

حرية المتهم خلال مرحلة التحقيق دراسة في ضوء النظام القانوني الأمريكي

الدكتور/ فارس مناحي المطيري*

الأستاذ الدكتور/ مشاري خليفة العيفان**

المخلص

تتناول هذه الدراسة موضوع حرية المتهم التي تسبق الإدانة، فعلى الرغم من أن المتهم له «حق تقليدي في الحرية قبل الإدانة»، فإن هذا الحق لا يعد حقاً مطلقاً تأسيساً على فكرة أن للمجتمع مصلحة معترفاً بها منذ فترة طويلة في حماية نزاهة العملية القضائية، وحماية هذه النزاهة تتطلب ضماناً كافياً بأنه إذا أُطلق سراح المتهم، فإنه سينفذ العقوبة المقضي بها بموجب الحكم في حال إدانته، وأنه لن يعيق الإجراءات المتخذة (كالتأثير على الشهود وغيرهم من المشاركين) في ملاحقته جزائياً. وهذه الدراسة تتناول موقف المشرع في الولايات المتحدة الأمريكية والتطور الذي طرأ عليه، مع بيان الموقف الفقهي من الموقف التشريعي.

المقدمة

تهتم النظم القانونية في الدولة المتحضرة بحماية حقوق الأفراد وحياتهم الأساسية، وترتبط سبل هذه الحماية بالنصوص الدستورية وما تتضمنه من مبادئ وأحكام، ولا ريب أن هذه النصوص لها انعكاساتها وأثارها على النصوص الأدنى مرتبة وهي النصوص التشريعية، وفي مجال التشريعات التي تعنى بتنظيم الشؤون الجنائية والدعوى العمومية نجد أن قرينة البراءة تعد مثلاً بارزاً على تلك المبادئ الدستورية. وتستخدم قرينة البراءة عادة للتدليل على عدم سلامة النصوص أو الأحكام التشريعية سواء الموضوعية أو الإجرائية من الناحية الدستورية، وتمثل التشريعات التي تنظم حرية المتهم في مرحلة ما قبل المحاكمة أحد المجالات الخصبة التي تثار فيها مسألة التعارض مع قرينة البراءة، وتدق المسألة في المفاضلة بين مصلحة المجتمع ومصلحة الفرد، فنجد أن هاتين المصلحتين قد تسيران في ذات الاتجاه وقد يتعارضان في آن واحد.

* قسم القانون - كلية الدراسات التجارية - الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

** قسم القانون الجزائي - كلية الحقوق - جامعة الكويت.

فعلى الرغم من أن المتهم له «حق تقليدي في الحرية قبل الإدانة»^(١)، فإن هذا الحق لا يعد حقاً مطلقاً تأسيساً على فكرة أن للمجتمع مصلحة معترفاً بها منذ فترة طويلة في حماية نزاهة العملية القضائية، وحماية هذه النزاهة تتطلب ضماناً كافياً بأنه إذا أُطلق سراح المتهم، فإنه سينفذ العقوبة المقضي بها بموجب الحكم في حال إدانته^(٢)، وأنه لن يعيق الإجراءات المتخذة (كالتأثير على الشهود وغيرهم من المشاركين) في ملاحقته جزائياً^(٣).

وقد أثبتت التجربة - في الولايات المتحدة الأمريكية - أن نجاح الجهود القضائية في ضمان تواجد المفرج عنهم بالإجراءات القضائية اللاحقة تيرهنها الدراسات والإحصائيات؛ حيث في دراسة أعدتها وزارة العدل الأمريكية أجرتها في عام ٢٠٠٠ للمتهمين بجنايات أُجريت على مستوى أكبر خمس وسبعين مقاطعة في الولايات المتحدة، تبين أن ٩٤٪ من الذين حصلوا على الإفراج ظهروا للمحكمة عندما طلبت منهم المحكمة ذلك، بينما انتهى المطاف بنحو ٦٪ من المتهمين المفرج عنهم كهاريين بعد عام من إطلاق سراحهم^(٤).

كما أن للمجتمع مصلحة في التأكد من أن الأشخاص المتهمين بجرائم الذين يتم الإفراج عنهم في انتظار المحاكمة لا يرتكبون جرائم أخرى أثناء إطلاق سراحهم^(٥). وعلى الرغم من أن هذه المصلحة، شأنها شأن المسألة المالية، لم تكن حتى وقت قريب عاملاً يفترض أن ينظر فيه القاضي في عملية الإفراج بكفالة^(٦)، إلا أن قلة قليلة تشك في أن هذه المصلحة لعبت دوراً هاماً في قرارات الإفراج بكفالة. وعلى أي حال، فإن المحكمة العليا الفيدرالية قررت أنه يمكن النظر دستورياً في عامل منع الجريمة في عملية البت في الكفالة^(٧).

Stack v. Boyle, 342 U.S. 1, 4(1951). (١)

Bell v. Wolfish, 441 U.S. 520, 534 (1979). (٢)

United States v. Salerno, 481 U.S. 739, 744, 749(1987). (٣)

Gerard Rainville & Brian A. Reaves, Bureau of Justice Statistics, U.S. Dep't of Justice, Felony Defendants in Large Urban Counties, 2000 21 (2003). Anecdotally, some prosecutors do not view all "bail jumps" as a bad thing. As noted in the text, most fugitives end up being returned to court within a year (often as a result of a routine stop or an arrest for a minor offense), at which point the prosecutor has a easily proven "bail jumping" charge, the possibility of which may induce a defendant to plead guilty to the substantive charge against her without further ado. (٤)

See Rainville & Reaves, Note 4, supra, at 22 (in the seventy-five largest counties in the nation, 16% of the released defendants were re-arrested for a new offense while free, a little more than half of them for felonies). (٥)

See Bell, 441 U.S. at 534 n.15 (expressly leaving open the issue of whether government objectives other than ensuring the defendant's presence at trial could justify pretrial detention). (٦)

Salerno, 481 U.S. 739. See § 5.05, infra. (٧)

ومن ناحية أخرى، في كثير من الحالات، يمكن القول إن للمجتمع أيضاً مصلحة في الإفراج عن المقبوض عليه قبل المحاكمة؛ لأن التحفظ على المتهم في انتظار المحاكمة، حتى في السجن، لا يخلو من تكاليف باهظة الثمن تتحملها الدولة.^(٨) لذلك، فإن الإفراج عن المتهم في انتظار المحاكمة أقل تكلفة من حجز هؤلاء الأشخاص. وقد يكون لهذه المصلحة اعتبار خاص خصوصاً في الدول - كالولايات المتحدة الأمريكية - التي يتم فيها التعامل مع الحجز السابق للمحاكمة على المستوى المحلي (سجن المقاطعة)، بينما يتم التعامل مع عقوبة ما بعد المحاكمة على مستوى الولاية (سجن الولاية).

وترتبط مصلحة المقبوض عليه بالإفراج قبل المحاكمة بقريئة البراءة التي تسري على الولايات ومحاكماتها من خلال حق الإجراء العادل المنصوص عليه في الدستور.^(٩) وعلى الرغم من أن هذه القريئة لا تدخل حيز التنفيذ رسمياً (لا يستفيد منها المتهم) حتى المحاكمة، فقد لاحظت المحكمة العليا أنه «ما لم يكفل الحق في الإفراج بكفالة قبل المحاكمة، فإن قريئة البراءة، التي لم يتم الحصول عليها إلا بعد قرون من النضال، ستفقد معناها»^(١٠).

كما أن مصلحة المقبوض عليه بالحرية والإفراج عنه في انتظار المحاكمة تتصف بأنها ذات أهمية كبرى، كما أنها شديدة الوضوح، وقد وصفتها المحكمة العليا بأنها مصلحة أساسية وجوهرية.^(١١) وأشارت إحدى المحاكم إلى أن مصلحة المحتجز بالحرية «هي الثانية بعد الحياة نفسها من حيث الأهمية الدستورية».^(١٢) ويمكن القول إن الحجز السابق للمحاكمة لا ينطوي عليه فقط فقدان الحرية بشكل دائم، بل بالنظر بشكل خاص لظروف السجون التي كثيراً ما تكون سيئة، فإن هذه المصلحة بالحرية تصبح ضرورة لا مفر منها^(١٣).

وعلاوة على ذلك، يمكن أن يعيق الحبس الاحتياطي إعداد المتهم أو محاميه الدفاع المناسب للمحاكمة.^(١٤) فعلى سبيل المثال، قد يساعد المتهم محاميه في تحديد

(٨) According to data from ten years ago, the average cost for holding a federal arrestee in jail in 1993 was \$60 per day, for local jails the figure was \$40 per day; the combined cost in 1993 amounted to billions of dollars. See Craig Perkins, et al., Bureau of Justice Statistics, U.S. Dept of Justice, Jails and Jail Inmates, 1993-94 10, 12 (1995).

(٩) In re Winship, 397 U.S. 358 (1970); see Joshua Dressier, Understanding Criminal Law § 7.03 (4th ed. 2006).

Stack, 342 U.S. at 4. (١٠)

Salerno, 481 U.S. at 750. (١١)

Van Atta v. Scott, 613 P.2d 210, 214 (Cal. 1980). (١٢)

For description of particularly poor jail conditions, see id. at 214-15; Miller v. Carson, 401 F. Supp. 835 (S.D. Fla. 1975). (١٣)

Miller, 401 F. Supp. at 846. (١٤)

الشهود وإقناعهم بالإدلاء بشهاداتهم، أو تفتيش منزل المتهم بحثاً عن أدلة ذات صلة. وتشير دراسات مؤرخة إلى حد ما إلى أن «بعض المتهمين غير القادرين على دفع الكفالة، لهذا السبب وحده، أكثر عرضة للإدانة، وفي حالة إدانتهم، من المرجح أن يحكم عليهم بالسجن»^(١٥) وعلاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي الحبس الاحتياطي إلى التأثير على المتهمين وأسرهم عاطفياً ومالياً. ومن الممكن للمحبوس احتياطياً أن يفقد وظيفته إذا كان مسجوناً في انتظار المحاكمة؛ وفي المقابل، قد لا يكون قادراً على إعالة أسرته أو كسب المال اللازم لدفع أتعاب المحامي الذي يرغب في توكيله. وقد يحرم الحبس السابق للمحاكمة المتهم أيضاً من فرصة هامة لإثبات أنه «أصبح شخصاً صالحاً وسوياً في المجتمع» (على سبيل المثال، من خلال استمراره في الاحتفاظ بوظيفته أو تجنب إعادة الاعتقال أو حتى أداء الأعمال الجيدة) - وهو قرار يمكن أن يكون مفيداً له في مفاوضات الإقرار بالذنب مع جهة الاتهام أو تحديد العقوبة المناسبة عند الحكم بالإدانة.

وأخيراً، فإن الأخذ بالاعتبار الفترة الزمنية الطويلة بين الاعتقال والمحاكمة، التي غالباً ما تزيد على سنة في قضايا الجنايات،^(١٦) والاعتماد بشكل كبير على إجراءات الإقرار بالذنب بين المتهم وجهة الاتهام في حسم عملية الملاحقة الجزائية دون الحاجة لمحاكمة، يعطي أهمية إضافية كبيرة لقرار الإفراج السابق للمحاكمة؛ حيث إن أفضل تصور للمتهم هو الحصول على البراءة بعد المحاكمة، وهذا التصور هو أقل جاذبية بكثير للمتهم إذا كان غير قادر على الحصول على الإفراج قبل المحاكمة، باعتبار أن المتهم عند اتخاذ قرار بشأن قبول عرض الإقرار بالذنب الذي سيستتبع السجن لمدة ثلاث سنوات (بافتراض أن الإدانة بعد المحاكمة، على سبيل المثال، تؤدي إلى السجن لمدة خمس سنوات)، سيقدر المتهم الدخول وقبول العرض المقدم مقابل الإقرار بالذنب؛ لأن المرء يتوقع أن ينتهي الأمر به لوضع أصعب، باعتبار أن المتهمين غير القادرين على الحصول على الإفراج قبل المحاكمة يحصلون على متوسط أحكام أعلى من حيث العقوبة من أولئك الذين يتمتعون بالحرية في انتظار البت في قضاياهم.^(١٧)

Hans Zeisel, Bail Revisited, 1979 Am. B. Found. Res. J. 769, 779. (١٥)

For example, the average processing time for felonies in federal court in 2002 for defendants who went to trial was 13.8 months. Bureau of Justice Statistics, U.S. Dept of Justice, Compendium of Federal Justice Statistics, 2002 55-56 (September 2004). (١٦)

Cf. Zeisel, Note 15, supra, at 785-87 (noting a detained defendant's incentive to plead guilty when offered a sentence that amounts to "time served" in pretrial detention). (١٧)

وهذه الدراسة التي تتخذ الولايات المتحدة الأمريكية مجالاً لها تهدف لمراجعة التاريخ والتطور التشريعي في موضوع حرية المتهم في مرحلة ما قبل المحاكمة، حيث يلاحظ أن هذا التطور شهد تغيراً ملحوظاً في سياسة المشرع حيال تلك الحرية، وفي سبيل تحقيق ذلك الهدف تطرح هذه الدراسة العديد من التساؤلات منها: ما هي الفلسفة التشريعية حيال موضوع الكفالة؟ وما هي التطورات التشريعية التي خضع لها نظام الكفالة؟ ما هي الجهة التي تقرر قيمة الكفالة؟ وما هي العوامل التي تلعب دوراً في تحديد قيمة الكفالة؟ ما هو الحجز الوقائي الذي تبناه المشرع الأمريكي؟ وما هي أسباب ذلك التبنّي؟ وما الجدل الفقهي من ذلك الحجز؟ وأخيراً ما موقف المحكمة العليا من إشكالية دستورية ما يسمى بالحجز الوقائي؟

وتبنت هذه الدراسة الأسلوب الوصفي والتحليلي لعناصر هذه الدراسة من خلال خطة البحث التالية:

- البحث الأول: التنظيم القانوني لحرية المتهم قبل المحاكمة
- البحث الثاني: الجدل القضائي والفقهي حول الفلسفة التشريعية بشأن حرية المتهم

المبحث الأول

التنظيم القانوني لحرية المتهم قبل المحاكمة

وفقاً للنظام القانوني في الولايات المتحدة الأمريكية، بعد القبض على المتهم وحجزه في مركز الشرطة، يتم نقله عادة إلى السجن، وفي معظم الأحيان، يمنح المتهم فرصة لإطلاق سراحه في جلسة استماع تعقد أمام قاضي مختص بإخلاء السبيل، ويطلق على هذه الجلسة «جلسة الظهور الأول»، كما يطلق على هذه الجلسة أسماء كثيرة أخرى، بما في ذلك «جلسة الاستدعاء»^(١٨) ويتعين الإشارة إلى أن جلسة الظهور الأول يجب أن تعقد «دون تأخير لا داعي له»^(١٩) وعادةً تعقد هذه الجلسة خلال أربع وعشرين ساعة من الاعتقال ما لم يتخلل الفترة بين الاعتقال وعقد الجلسة عطلة نهاية الأسبوع.

في جلسة الظهور الأول، عادة يقرر القاضي مسألة إخلاء السبيل، وقد يكون قرار الإفراج مشروطاً بتقديم تعهد شخصي من المتهم يضمن تواجده في الإجراءات الجزائية المستقبلية، أو قد يكون الإفراج مصحوباً بشروط أخرى، ومن الشروط الشائعة جداً أن يودع المتهم نقداً أو ممتلكات أخرى لدى المحكمة أو تعهد من شخص آخر يكفل سداد مبلغ يحدده القاضي في حالة إخلال المتهم بواجب الظهور في الإجراءات اللاحقة، وتسمى الأموال المودعة أو الممتلكات «بكفالة»، وفي حالة عدم ظهور المتهم تخضع الكفالة للمصادرة.

وعادة في إجراءات الكفالة التقليدية، يقوم القاضي بتحديد الشروط الضرورية واللازمة لضمان ظهور المتهم في المستقبل، ويتعين أن تفرض هذه الشروط بشكل معقول، ويعد المبرر القانوني الوحيد لعدم الإفراج عن المتهم ببساطة هو أن الكفالة أو القيود الأخرى ليست كافية لضمان نزاهة الإجراءات المستقبلية في القضية وتواجد المشتبه فيها.

وفي الآونة الأخيرة، سمح القانون الفيدرالي والقوانين السائدة في حوالي نصف الولايات للقاضي برفض الإفراج بكفالة؛ والأمر باستمرار الحبس الاحتياطي؛ وذلك لضمان سلامة المجتمع^(٢٠)، وهذا النهج يسمى «الحجز الوقائي» الذي ستنم مناقشته بعد قليل في هذه الدراسة.

In some jurisdictions, a person arrested for certain offenses can be released on “station-house bail,” by posting at the police station or jail an amount set on a fixed bail schedule. (١٨)

Fed. R. Crim. P. 5(a). (١٩)

John Clark & D. Alan Henry, The Pretrial Release Decision, 81 Judicature 76, (٢٠)
77 n.4 (Sept.- Oct. 1997); Barbara Gottlieb, Nat’l Inst. of Justice, U.S. Dep’t of Justice, Public Danger as a Factor in Pretrial Release: A Comparative Analysis of State Laws 9-10 (1985).

وعلى الرغم من أن المحكمة العليا أشارت إلى أن الدستور لا يكفل حق الاستعانة بمحام في جلسة الظهور الأول للمتهمين غير القادرين على سداد تكاليف المحامين،^(٢١) فإن القانون الفيدرالي يوفر هذا الحق للمتهمين الفقراء في المحاكم الاتحادية والتي عادة ما يتقرر فيها الإفراج بكفالة.^(٢٢) وبخلاف الوضع في القانون الفيدرالي، فإن معظم الولايات، قوانينها المحلية لا تقر بهذا الحق على مستوى المحاكمات المحلية،^(٢٣) وبالتالي فإن كفالتهم الأولية لا تُمنح بناءً على طلب من شخص متخصص بالقانون (محام)، وبطبيعة الحال، عندما يتم تعيين محام فإن ذلك يلعب دوراً في تغيير شروط الإفراج بكفالة عن المتهم.

وعند البت في الكفالة، يسترشد عادة القاضي بعدة عوامل يحددها القانون. وتنقسم هذه العوامل إلى فئتين: تلك المتعلقة بالعقوبة المحتملة للجريمة المنسوبة إليه، وتلك المتعلقة باحتمال ظهور المتهم في الإجراءات الجزائية اللاحقة. وتشمل الفئة الأولى طبيعة وظروف الجريمة محل التهمة، وقوة الأدلة، وسجل المقبوض عليه في الإدانات السابقة. وتشمل العوامل في الفئة الأخيرة عمل المتهم ووضعه المالي، والروابط الأسرية، وطول مدة الإقامة في المجتمع، والأهم من ذلك، السجل السابق، إن وجد، فيما يتعلق بالمثل المطلوب أمام المحكمة (احترام الإجراءات القضائية).^(٢٤)

لذلك، سنتناول في هذا البحث دراسة التنظيم القانوني المنظم لموضوع الإفراج عن المتهم بانتظار محاكمته والبديل للإفراج أو ما يسمى بالحجز الوقائي (الحبس الاحتياطي في الأنظمة اللاتينية)، وتتناول دراسة التنظيم التشريعي نص التعديل الثامن من الدستور الأمريكي الفيدرالي والذي حظر فرض كفالة مبالغ فيها في سبيل الإفراج عن المتهم في مرحلة ما قبل إصدار الحكم القضائي فيما نسب إليه من اتهامات جنائية.

(٢١) See *Gerstein v. Pugh*, 420 U.S. 103, 122-24 (1975) (suggesting that the bail decision and the probable cause determination may be undertaken at a single hearing where right to appointed counsel does not apply).

Fed. R. Crim. P. 44(a). (٢٢)

See Douglas L. Colbert et al., Do Attorneys Really Matter? The Empirical and Legal Case for the Right of Counsel at Bail, 23 *Cardozo L. Rev.* 1719, 1723-24 (2002); Douglas L. Colbert, Thirty- five Years After Gideon: The illusory Right to Counsel at Bail Proceedings, 1998 U. Ill. L. Rev. 1,9-10. (٢٣)

See, e.g., 18 U.S.C. § 3142(g) (2005). See also John S. Goldkamp, Danger and Detention: A Second Generation of Bail Reform, 76 *J. Crim. L & Criminology* 1, 9 (1985). (٢٤)

المطلب الأول

الأساس الدستوري لإخلاء سبيل المتهم قبل المحاكمة

الحق في الإخلاء بكفالة من الناحية الدستورية^(٢٥)

كقاعدة عامة، للأشخاص المتهمين بجرائم غير المعاقب عليها بعقوبة الإعدام حق دستوري وقانوني مطلق أو حق دستوري من الدولة في أن يعطى فرصة إخلاء سبيله بكفالة. ^(٢٦) وكما قال أحد الفقهاء: «يحق للشخص المقبوض عليه لارتكابه جريمة جنائية شراء حريته في انتظار المحاكمة». ^(٢٧)

وينص التعديل الثامن من دستور الولايات المتحدة جزئياً على أنه: «لا يجوز فرض كفالة للإفراج مبالغ فيها». وقد لاحظت المحكمة العليا في القول المأثور أن هذا الحكم «يفترض أن يكون ساري المفعول على الولايات في محاكماتها المحلية من خلال نص التعديل الرابع عشر». ^(٢٨) ونرى أن هذه المسألة قد تكون موضع نقاش؛ لأن جميع الولايات، بموجب دساتيرها أو قوانينها الجزائية الإجرائية، تحظر الإفراج بكفالة مبالغ فيها.

وفي قضية *Stack v. Boyle*، ^(٢٩) ذكرت المحكمة العليا أنه على الرغم من أن الإفراج قبل المحاكمة هو حق متعارف عليه، فإنه يجوز للقاضي أن يُلزم المقبوض عليه بـ «ضمان كاف من شأنه كفالة أن المتهم سيحضر إجراءات المحاكمة اللاحقة ويخضع للعقوبة إذا ثبتت إدانته». وفي هذا السياق، وبناءً عليه رأت المحكمة العليا أن «فرض مبلغ أعلى من المبلغ المحسوب بشكل معقول لتحقيق هذا الغرض يعد انتهاكاً لنص التعديل الثامن».

ويجب أن يستند تحديد الكفالة إلى معايير ذات صلة بالغرض من ضمان حضور المتهم. وفي قضية *Stack*، أدرجت المحكمة «المعايير التقليدية» في تحديد قيمة الكفالة وذلك على النحو التالي: طبيعة وظروف الجريمة المنسوبة إليه، وزن الأدلة ضد المتهم،

See generally Caleb Foote, The Coining Constitutional Crisis in Bail: I, 113 U. Pa. (٢٥)

L. Rev. 959 (1965); Hermine Herta Meyer, Constitutionality of Pretrial Detention, 60 Geo. LA. 1139 (1972); Donald B. Verrilli, Jr., Note, The Eighth Amendment and the Right to Bail: Historical Perspectives, 82 Comm. L. Rev. 328 (1982).

In most states, bail may be denied in capital offenses "where the proof is evident, (٢٦) or the presumption great" that the defendant is guilty of the crime. The high risk that such a person will flee if released is thought to justify this exception.

Wayne H. Thomas, Jr., Bail Reform in America 11(1976). (٢٧)

Schilb v. Kuehel, 404 U.S. 357, 365(1971). (٢٨)

342 U.S. 1 (1951). (٢٩)

شخصية المتهم؛ والقدرة المالية للمدعى عليه لتلبية متطلبات الكفالة، غير أنه حتى خلال الفترة الأكثر توسعاً دستورياً التي قضتها المحكمة العليا، لم تحكم قط بأن الدستور يخول المقبوض عليه الحق في أن يحصل على كفالة على مستوى يمكنه تحمله.

المطلب الثاني

التنظيم التشريعي بشأن حرية المتهم قبل المحاكمة

يتناول هذا المطلب دراسة التشريعات القائمة على تنظيم موضوع الإفراج بكفالة قبل المحاكمة، ويتم التعرض لهذا الموضوع بشكل التسلسل التاريخي الذي مر به الموضوع، حيث انقسمت حقبة التنظيم لمرحلتين: المرحلة الأولى ما قبل العام (١٩٨٤) والتي جاء فيها التركيز على احترام النص الدستوري سالف الذكر، والمرحلة الثانية بدأت منذ العام (١٩٨٤) والتي بدأت ملامح السياسية التشريعية بالتغير اتجاه حرية المتهم في مرحلة ما قبل المحاكمة، وذلك بتبني ما يسمى بالحجز الوقائي، وهو مصطلح يقابل مصطلح الحبس الاحتياطي في الأنظمة اللاتينية، وإن كان يختلف عنه جزئياً بالبواعث الداعية لاتخاذها.

الفرع الأول

التنظيم التشريعي للكفالة

(أ) فترة ما قبل التنظيم التشريعي لعام ١٩٦٠: (٣٠)

وإلى أن صدر تنظيم قانوني في حقبة الستينات، كان القضاة عادة ما يفرضون على المقبوض عليه مقابل الإفراج قبل المحاكمة كفالة، بحيث يقوم بإيداع مبالغ نقدية لدى المحكمة، وعادة ما يتصل المتهم الذي يفتقر إلى الموارد الكافية لتسديد المبلغ بشركات تتكفل بسداد الكفالة للمحكمة ضماناً لمثول المتهم في الإجراءات الجزائية اللاحقة، إذا اقتنعت تلك الشركات بأن المتهم لا يشكل خطراً كبيراً من حيث المثول، في مقابل هذه الخدمة، عادة ما تحصل هذه الشركات على رسوم غير قابلة للاسترداد بمبلغ نسبة مئوية معينة من المبلغ، غالباً تمثل حوالي عشرة في المائة.

فعلى سبيل المثال، إذا حدد القاضي الكفالة بمبلغ ١٠٠٠٠ دولار، يدفع المتهم لهذه الشركات مبلغ وقدره ١٠٠٠ دولار، لتقوم فيما بعد بسداد المبلغ الكامل للمحكمة، وإذا لم يحضر المتهم على النحو المطلوب في الإجراءات الجنائية، فإن المبلغ يخضع للمصادرة إلا إذا كانت هذه الشركات قد حصلت على ضمانات من المتهم، وهو ما تفعله عادة، وعادة

See generally Thomas, Note 27, supra.

(٣٠)

لتجنب خسارة المبلغ، ترسل هذه الشركات وكيلها لإعادة المتهم إلى المحكمة.^(٣١) وإذا مثل المتهم في جميع الإجراءات اللاحقة، تيراً ذمة هذه الشركات من التزاماتها وتسترد المبلغ المدفوع، وفي هذه الحالة لا يسترد المتهم الرسوم البالغة ١٠٠٠ دولار؛ لأن هذه الرسوم إنما دفعت مقابل المخاطرة. أما إذا كان المتهم يفتقر إلى الموارد الكافية لدفع رسوم هذه الشركات، أو إذا رفضت هذه الشركات لأي سبب آخر ضمان الكفالة (على سبيل المثال، لم يكن لدى المتهم ضمانات كافية)، فإن المتهم يظل في السجن أثناء إجراءات المحاكمة.

وإزاء تعرض هذا النظام للانتقاد بسبب إلغاء أي حافز للمدعى عليه للعودة للمحاكمة وبسبب «الرسوم الباهظة» التي اتهم بها،^(٣٢) وصفت المحكمة العليا النظام بأنه «كراهي الرائحة»، مليء بالانتهاكات،^(٣٣) وكانت هناك دعوات بارزة لإلغائه.^(٣٤) وفي الوقت نفسه، أشارت بعض الدراسات المعاصرة إلى الجانب الإيجابي لهذا النظام بقولها: إن الكفالة يمكن أن تساعد في تخفيف آثار التحيز العنصري في تحديد قيمة الكفالة من جانب بعض القضاة،^(٣٥) كما أن لها دوراً فعالاً نسبياً في ضمان تواجد المتهم أثناء إجراءات المحاكمة.^(٣٦)

(ب) قانون الكفالة الفيدرالي لعام ١٩٦٦ وإصلاحات تشريعية أخرى:

أدى تزايد خيبة الأمل مع نظام الإفراج قبل المحاكمة إلى تعديلات تشريعية على مستوى الأنظمة القانونية الفيدرالية والمحلية خلال الستينات. حدث أول إصلاح تشريعي

Many states grant extensive authority to bounty hunters to pursue and arrest defendants who have failed to appear, see Jonathan Drimmer, When Man Hunts Man: The Rights and Duties of Bounty Hunters in the American Criminal Justice System, 33 Hous. L. Rev. 731, 734, 769-93 (1996), and their imagined exploits remain a staple of popular culture. See, e.g., Midnight Run (Universal Studios 1988) and the Stephanie Plum novels, e.g., Janet Evanovich, One for the Money (Harper Torch 1994). (٣١)

See, e.g., Schilb v. Kuebel, 404 U.S. 357, 373-76(1971) (Douglas, J. dissenting). (٣٢)

Id. at 359. These abuses included kickbacks from bondsmen to the police in return for steering arrestees, bribes that allowed bondsmen to avoid paying off forfeited bonds, and infiltration by organized crime. See Thomas, Note 27, supra, at 16-17. Another problem with this system is the death, injury, property destruction and harassment of innocents sometimes caused by relatively unregulated bounty hunters. See Drimmer, Note 31, supra, at 774-75. (٣٣)

See, e.g., Floyd Feeney, Forward to Wayne H. Thomas, Jr., Bail Reform in America, at xi (1976). (٣٤)

See Ian Ayres & Joel Waldfogel, A Market Test for Race Discrimination in Bail Setting, 46 Stan. L. Rev. 987 (1994). (٣٥)

See Eric Holland & Alexander Tabarrok, The Fugitive: Evidence on Public versus Private Law Enforcement from Bail Jumping, 47 J.L. & Econ. 93 (2004). (٣٦)

كبير في ولاية إلينوي،^(٣٧) حيث أسهمت الهيئة التشريعية في خروج العديد من الشركات من السوق من خلال السماح بالإفراج عن المتهمين الذين يودعون عشرة في المئة من المبلغ المحدد مباشرة لدى المحكمة مع استمرار مسؤوليتهم عن سداد بقية الكفالة في حال الإخلال بواجب الظهور عند الاستدعاء.^(٣٨) وفي حال عدم الإخلال تقوم المحكمة برد المبلغ للمتهم مطروحاً منه رسم إداري رمزي.

وفي مدينة نيويورك، بدأ مشروع كفالة مانهاتن في عام ١٩٦١ حيث استخدم طلاب القانون في الجامعات لإجراء مقابلات مع المعتقلين بينما كانوا ينتظرون ظهورهم الأول، ويقوم الطلاب عادة بجمع معلومات عن الروابط المجتمعية للموقوف وعمله وتقديم هذه المعلومات، مع توصية معينة بشأن الإفراج إلى القاضي والذي يقرر في ضوء ذلك تحديد الكفالة المناسبة. وبعد تطبيق النظام، سرعان ما اتضح أن القضاة كانوا أكثر استعداداً للإفراج عن المتهمين قبل المحاكمة عندما يُقدّم من جانبهم معلومات موثوقة. وقد تولى مكتب مراقبة السلوك في مدينة نيويورك تشغيل النظام، واعتمد نهجه المتمثل في تزويد القضاة بمعلومات وتوصيات موضوعية في أماكن أخرى أيضاً^(٣٩)

وعلى المستوى الفيدرالي، سن الكونغرس قانون الكفالة الفيدرالي لعام ١٩٦٦.^(٤٠) وتبنى القانون افتراضاً لصالح الإفراج عن المقبوض عليهم في حال تقديمهم تعهداً شخصياً بالتواجد متى طلب منهم ذلك في أي إجراء من الإجراءات الجزائية اللاحقة. وعلاوة على ذلك، ينص القانون على أنه لا يجوز فرض شروط إضافية للإفراج إلا إذا وجد القاضي أنها ضرورية لضمان مثول المتهم في الدعوى الجنائية على نحو معقول. وعلاوة على ذلك، عندما تعتبر الظروف ضرورية، يشترط القانون على القاضي أن يلجأ إلى أقل الشروط تقييداً أو شدة.

وبموجب قانون الكفالة الفيدرالي لعام ١٩٦٦، تمنح الأفضلية الشروط أو القيود غير المالية المصاحبة للإفراج بدلاً من الكفالة المالية، وتطبيقاً لذلك، نجد القاضي يسعى

III. Rev. Stat. Ch. 38, para. 110-7 (1963). (٣٧)

Although a number of jurisdictions followed this example, in many jurisdictions bail bondsmen still play a significant role. See Rainville & Reeves, Note 4, supra, at 17 (finding that in 2000, 24% of felony defendants in the nations seventy-five largest counties were released pretrial on surety bond). (٣٨)

See Vera Institute of Justice, Programs in Criminal Justice Reform Ten-Year Report 1961-1971, 23-35 (May 1972); Thomas, Note 27, supra, at 4-8, 20-27. (٣٩)

18 U.S.C. § 3146-3152, (1966) repealed in part by the Bail Reform Act of 1984, discussed in the next subsection. (٤٠)

لإيجاد مشرف - كرب العمل أو رجل دين - يوافق على الإشراف على المتهم، بدلاً من دفع كفالة. وأما إذا وجد القاضي أن الشروط المالية ضرورية، فإن الشرط المفضل هو أن يسمح للمدعى عليه بإيداع ما يصل إلى عشرة في المائة من المبلغ المحدد مباشرة لدى المحكمة، بدلاً من إجباره على الحصول على هذا المبلغ بالكامل من الشركات التي تسدد مثل هذا النوع من الكفالات.

ويمكن القول إنه نتيجة لهذه التعديلات التشريعية أضحت نسبة مئوية أعلى بكثير من المتهمين نجحوا في الإفراج عنهم قبل المحاكمة. وفي فترة ما قبل التعديلات التشريعية، كان الإفراج قبل المحاكمة عن الجنايات هو الاستثناء، وليس القاعدة،^(٤١) في حين أن الإفراج قبل المحاكمة أصبح هو القاعدة في فترة ما بعد تلك التعديلات التشريعية^(٤٢).

(ج) مزيد من التعديلات التشريعية:

عدّل الكونغرس قانون الكفالة الفيدرالي في عام ١٩٨٤،^(٤٣) ولا يزال هذا القانون المنقح سارياً حتى يومنا هذا. وفيما يتعلق بضمان مثول المتهم للمحاكمة، واصل القانون المعدل لعام ١٩٨٤ نهج سابقه والذي تمثل في «لا أو أقل الشروط تقييداً». وفي ضوء القانون نجد أن القاضي في سبيل الإفراج عن المتهم يطلب منه ضرورة تقديم تعهد شخصي أو بتقديم مبلغ تحدده المحكمة،^(٤٤) ما لم يخلص القاضي إلى أن الشروط الأكثر تقييداً ضرورية لضمان عدم فرار المتهم و/أو تعريض الآخرين للخطر في حال الإفراج عنه. والواقع أن القانون الفيدرالي ينص لأول مرة على أنه: «لا يجوز للقاضي أن يفرض شرطاً مالياً - بسبب المبالغة فيه - يؤدي إلى احتجاز الشخص قبل المحاكمة»^(٤٥).

See Daniel J. Freed & Patricia M. Wald, Bail in the United States: 1964 40 (٤١) (1964) (reporting the following felony detention rates in the early 1960s, pre-reform: Baltimore-75%, Boston-54%, Detroit-48%, District of Columbia-84%, Miami-71%, New Orleans-44%, and San Francisco-57%); Mary A. Torbor, Nat'l Evaluation Program, U.S. Dep't of Justice, Pretrial Release: A National Evaluation of Practices and Outcomes 6 (1981).

See id.; Bureau of Justice Statistics, U.S. Dep't of Justice, Sourcebook of Criminal Justice Statistics—1988 545, tbl.5.17 (Katherine M. Jamieson & Timothy J. Flanagan eds., 1989) (reporting that, in 1983, 76% of federal defendants were released prior to trial).

18 U.S.C. § 3141-3150 (2005). (٤٢)

18 U.S.C. § 3142(b) (2005). An “unsecured appearance bond” is one in which the defendant promises that if she does not appear as required, she will pay in full the bond set by the court. However, she is not compelled to secure the bond with any collateral. (٤٤)

18 U.S.C. § 3142(c) (2) (2005). (٤٥)

وعلى الرغم من أن هذا الحكم لا يتطلب تخفيض مبلغ الكفالة لمجرد أنه من الصعب على المتهم أن يدفعه، ولكن على ما يبدو أنه يحظر فرض شرط دفع كفالة عالية - لا يمكن سداها - الغاية منه إبقاء المتهم الذي لا يتصور معه في أحواله خطر الفرار.

غير أن قانون عام ١٩٨٤ وفر في الوقت نفسه أسباباً جديدة كبيرة جداً من شأنها رفض الإفراج عن المتهم: فإبعاد المقبوض عليه عن الشوارع أصبح أساساً مسموحاً به قانوناً لرفض الإفراج بكفالة تماماً، ولأول مرة، أذن القانون الفيدرالي للقاضي الذي قرر الإفراج بكفالة بالنظر فيما إذا كان الإفراج عن المقبوض عليه قبل المحاكمة سيشكل خطراً على المجتمع - وهو نوع مختلف تماماً من القلق عما إذا كان سيحضر للمحاكمة. وعلاوة على ذلك، أجاز قانون عام ١٩٨٤ صراحة احتجاز المتهم قبل المحاكمة في بعض الحالات عندما لا تكون شروط الإفراج عن المتهم، في حكم القاضي، توفر الحماية الكافية للمجتمع المحلي. وكان هذا الإجراء الجديد، المسمى بـ «الحجز الوقائي» مثيراً للجدل إلى حد كبير ويناقد في الفرع التالي.

الفرع الثاني

التنظيم التشريعي للحبس الاحتياطي

قانون الكفالة الفيدرالي لعام ١٩٨٤^(٤٦)

ومن الناحية التاريخية، نادراً ما كانت تسمح التشريعات السائدة بالحجز الوقائي للأشخاص المتهمين بجرائم غير معاقب عليها بالإعدام، إلا أنه يمكن القول بدءاً من عام ١٩٧٠... «بدأت حركة تصحيحات تشريعية تسعى لمعالجة المخاوف المتعلقة بحماية المجتمع من المتهمين الخطرين».^(٤٧) وبدأت العديد من الولايات في إدراج معايير الأمن العام في قوانينها المتعلقة بالكفالة.^(٤٨) وتوج هذا النهج الجديد بقانون الكفالة الفيدرالي لعام ١٩٨٤، الذي سمح باحتجاز المقبوض عليهم في ظروف محددة إذا ما وجد القاضي، بعد جلسة استماع، أنه لا يوجد شرط أو مجموعة من الشروط تضمن بشكل معقول ظهور الشخص على النحو المطلوب أو سلامة سلوكه تجاه أي شخص آخر والمجتمع ككل.^(٤٩)

See generally Robert S. Natalini, Comment, Preventive Detention and Presuming Dangerousness Under the Bail Reform Act of 1984, 134 U. Pa. L. Rev. 225 (1985); Thomas E. Scott, Pretrial Detention Under the Bail Reform Act of 1984: An Empirical Analysis, 27 Am. Crim. L. Rev. 1(1989).

Goldkamp, Note 24, supra, at 5. (٤٧)

See id. at 16-28. (٤٨)

18 U.S.C. § 3 142(e) (2005) (emphasis added). (٤٩)

آثار قانون عام ١٩٨٤:

وكان لسماح قانون عام ١٩٨٤ بالحجز الوقائي أثران مباشران: أولاً، قد يتحول السبب في فشل المتهمين في معظم الأحيان في الإفراج عنهم قبل المحاكمة من عدم قدرتهم على الخروج بما يكفي من المال لدفع الكفالة إلى حرمانهم من إمكانية الإفراج بكفالة بموجب أوامر الحجز، وهذا ما حدث بالفعل حيث إنه في السنة التي أعقبت تنفيذ قانون عام ١٩٨٤، زادت النسبة المئوية للمتهمين الذين تمكنوا من سداد الكفالة التي حددت لهم زيادة كبيرة، بينما زادت في الوقت نفسه النسبة المئوية للمتهمين الذين لم يحدد لهم أي مبلغ كفالة بحجة أنها لن تضمن عدم فرارهم زيادة أكثر دراماتيكية. ^(٥٠) وقبل صدور قانون عام ١٩٨٤، كان السبب الرئيسي لعدم تمكن المتهمين من الإفراج عنهم قبل المحاكمة هو أن قيمة الكفالة كانت أعلى مما كانوا يستطيعون تحمله. وبعد قانون عام ١٩٨٤، أصبح الحجز الوقائي المأذون به هو السبب الرئيسي. وعلى حد تعبير وزارة العدل، «تم استبدال الحجز السابق للمحاكمة إلى حد كبير بالحجز الوقائي كوسيلة لاحتجاز المتهمين». ^(٥١)

وثانياً، وربما الأهم من ذلك، من الواضح أن السماح التشريعي بالحجز الوقائي، لا سيما على أساس الخطورة، يمكن أن يؤدي إلى خفض النسبة المئوية للمتهمين المفرج عنهم قبل المحاكمة، وعلى ما يبدو أن هذا أيضاً قد حدث بالفعل، وقد زادت النسبة المئوية للمتهمين الفيدراليين الذين فشلوا في الحصول على الإفراج قبل المحاكمة ببطء في البداية، ولكنها زادت بشكل كبير على مر السنين، فعلى سبيل المثال في عام ١٩٨٣، أي قبل عام من صدور القانون الخاص بالكفالة، احتُجز ٢٤ في المائة من المتهمين الفيدراليين إلى حين البت في قضاياهم، ^(٥٢) وارتفع هذا العدد إلى ٢٩ في المائة في عام ١٩٨٥، ^(٥٣) ولكنه بلغ ٣٨ في المائة في عام ١٩٩٤ ^(٥٤) وقبل عام ٢٠٠٢، بلغ ٤٨ في المائة. ^(٥٥)

Bureau of Justice Statistics, 13.8. Dep't of Justice, Pretrial Release and Detention: (٥٠)
The Bail Reform Act of 1984 1 (1988).

Id. (٥١)

See Bureau of Justice Statistics, U.S. Dep't of Justice, Sourcebook of Criminal, (٥٢)
Justice Statistics — 1988 545, tbl.5.17 (Katherine M. Jamieson & Timothy J.
Flanagan eds., 1989).

See id. (٥٣)

See Bureau of Justice Statistics, U.S. Dep't of Justice, Compendium of Federal (٥٤)
Justice Statistics, 1994 29, tbl.2.3 (1998). The 1994 figure results from a somewhat
different counting methodology than the 1983 and 1985 figures, because the Bureau
of Justice Statistics changed its method in 1994.

See Bureau of Justice Statistics, U.S. Dep't of Justice, Compendium of Federal (٥٥)
Justice Statistics, 2002 44, tbl.3.4 (2004). The 2002 figure results from a somewhat different
counting methodology than the 1983 and 1985 figures, because the Bureau of Justice
Statistics changed its method in 1994.

الجانب الإجرائي لقانون عام ١٩٨٤:

وبموجب هذا القانون، يجب على القاضي عقد جلسة احتجاز بناء على طلب المدعي العام إذا اتهم المتهم بجريمة عنف معاقب عليها بالسجن مدى الحياة أو الإعدام، أو جريمة مخدرات تكون عقوبتها القصوى السجن عشر سنوات أو أكثر، أو أي جناية أخرى إذا ارتكبها شخص سبق إدانته بجريمتين أو أكثر من الجرائم المذكورة أعلاه. (٥٦) كما يلزم عقد جلسة استماع بناء على طلب من المدعي العام أو بناء على طلب القاضي نفسه في القضايا التي تنطوي على ادعاء بـ «خطر جسيم» بالفرار أو عرقلة سير العدالة أو تخويف شاهد أو محلف محتمل.

في جلسة الظهور الأول التي يجب أن تعقد عادة في مثلث المقبوض عليه أمام القاضي، (٥٧) يحق للمتهم بموجب القانون أن يمثله محام، وأن يشهد بنفسه، وأن يقدم شهوداً، وأن يستجوب أو يوجه أسئلة للشهود الذين يستدعيهم وكيل النيابة. من ناحية أخرى، لا تنطبق القواعد المتعلقة بقبول الأدلة في المحاكمات الجنائية في جلسة الظهور الأول، مما يعني أنه يجوز لجهة الادعاء استخدام الشهادات السماعية والأدلة التي تم الحصول عليها في انتهاك للقواعد الإجرائية المنصوص عليها في النصوص الدستورية وهي أدلة غير مقبولة في المحاكمة.

ويقع عبء الإثبات على عاتق جهة الادعاء لإثبات ضرورة الحجز لضمان الأمن العام من خلال «أدلة واضحة ومقنعة». (٥٨) ومع ذلك، تبني القانون قرينة قابلة للدحض بأن الحجز ضروري إذا كانت الجريمة محل الاتهام جريمة مخدرات خطيرة، أو جريمة حيازة أسلحة نارية، أو إذا ارتكب المقبوض عليه سابقاً جريمة أثناء الإفراج قبل المحاكمة عن تهمة من التهم سالفة الذكر، بشرط عدم انقضاء مدة خمس سنوات منذ تاريخ الإدانة أو الإفراج بكفالة لتلك الجريمة السابقة. (٥٩)

ومن أجل تحديد ما إذا كان الحجز ضرورياً - سواء أكانت أي حالة أو مجموعة

18 U.S.C. § 3142(f) (1) (2005). (٥٦)

Under 18 U.S.C. § 3142(0(2) (2005), except for good cause, a continuance on the defendant's motion may not exceed five days, and a continuance on the motion of the prosecutor may not exceed three days. However, the failure to comply with these provisions does not require the release of a person who should otherwise be detained. The error is considered harmless, unless a court concludes from the record as a whole that it had a substantial influence on the outcome of the detention proceeding. United States v. Montalvo-Murillo, 495 U.S. 711 (1990). (٥٧)

18 U.S.C. § 3142(f) (2005). (٥٨)

18 U.S.C. § 3142(e) (2005). (٥٩)

من الشروط أو القيود ستضمن بشكل معقول تواجد المتهم في الإجراءات الجزائية اللاحقة وسلامة المجتمع - يجب على القاضي أن يأخذ في الاعتبار عدة عوامل محددة قانوناً. ويمكن القول إن معظم هذه العوامل هي ببساطة تلك التي ستأخذها المحكمة بعين الاعتبار في تقرير الكفالة، بما في ذلك طبيعة الجريمة محل الاتهام، ووزن الأدلة ضد المتهم، والسجل الإجرامي وخصائص الشخص، بما في ذلك الخصائص الجسدية والحالة العقلية، وعلاقته بعائلته والمجتمع، وهل هو، وقت الاعتقال الحالي، تحت المراقبة أو الإفراج المشروط أو الإفراج قبل المحاكمة عن جريمة أخرى.^(٦٠)

بالإضافة إلى ذلك، يوجه قانون ١٩٨٤ القاضي إلى ضرورة النظر في «طبيعة الخطر الذي من الممكن أن يسببه المقبوض عليه في حال الإفراج عنه لأي شخص أو المجتمع».^(٦١) ويتعين القول إن هذا المعيار - العامل الوحيد الذي لم يكن جزءاً من قرار الكفالة التقليدي - لا يوضح للقاضي الكيفية التي يمكن من خلالها تحديد تلك الخطورة. وإذا أمر القاضي بالحجز الوقائي، فيجب عليه تضمين قراره المكتوب الوقائع التي استند عليها، مع ذكر أسباب القرار.^(٦٢) وفي هذه الحالة، يجوز للطرف الخاسر في جلسة الظهور الأول أن يستأنف على الفور أمر القاضي.^(٦٣)

18 U.S.C. § 3142(g) (2005).

18 U.S.C. § 3142(g) (4) (2005).

18 U.S.C. § 3142(i) (2005).

18 U.S.C. § 3145 (2005).

(٦٠)

(٦١)

(٦٢)

(٦٣)

المبحث الثاني

الجدل القضائي والفقه حول الفلسفة التشريعية

بشأن حرية المتهم قبل المحاكمة^(٦٤)

لم يخل موقف المشرع الأمريكي حيال حرية المتهم في مرحلة ما قبل المحاكمة من الجدل الفقهي والقضائي على حد سواء بين مؤيد ومعارض، لذلك سنتناول الجانب الفقهي في البداية، ثم موقف المحكمة العليا الفيدرالية من مدى اتساق أحكام قانون الكفالة الفيدرالي لعام (١٩٨٤) مع المبادئ الدستورية، حيث انقسم أعضاء المحكمة العليا كما سنرى بين رأي أغلبية ورأي أقلية.

المطلب الأول

موقف الفقه من تقييد حرية المتهم قبل المحاكمة

ثار الجدل بين الفقه الأمريكي حول السياسة الجديدة للمشرع حيال تبني أحكام الحجز الوقائي، لذلك سنتناول حجج الرأي المعارض للحجز الوقائي في فرع أول، وحجج الرأي المؤيد له في فرع ثان.

الفرع الأول

الاتجاه المعارض

يزعم منتقدو الحجز الوقائي أن الحبس الاستباقي يتعارض مع كل من افتراض البراءة ومبدأ السلطة الحكومية المحدودة، ويؤكد النقاد أنه من الخطأ الأساسي سجن

See generally Albert W. Alschuler, Preventive Pretrial Detention and the Failure of Interest-Balancing Approaches to Due Process, 85 Mich. L. Rev. 510 (1986); Arthur R. Angel et al, Note, Preventive Detention An Empirical Analysis, 6 Harv. CR-CL. L. Rev. 300 (1971); Michael Corrado, Punishment and the Wild Beast of Prey: The Problem of Preventive Detention, 86 J. Crim. L. & Criminology 778(1996); Charles Patrick Ewing, Preventive Detention and Execution: The Constitutionality, of Punishing Future Crimes, 15 Law & Hum. Behav. 139 (1991); Jeffrey Fagan & Martin Guggenheim, Preventive Detention and the Judicial Prediction of Dangerousness for Juveniles: A Natural Experiment, 86 J. Crim. L. & Criminology 415(1996); Marc Miller & Martin Guggenheim, Pretrial Detention and Punishment, 75 Minn. L. Rev. 335 (1990); Stephen J. Morse, Neither Desert Nor Disease, 5 Legal Theory 265 (1999); Stephen J. Morse, Blame and Danger: An Essay on Preventive Detention, 76 B.U. L. Rev. 113(1996); Edward P Richards, The Jurisprudence of Prevention: The Right of Societal Self-Defense Against Dangerous Individuals, 16 Hastings Coast. L.Q- 329 (1989); Jack F. Williams, Process and Prediction: A Return to a Fuzzy Model of Pretrial Detention, 79 Minn. L. Rev. 325(1994).

الأشخاص بسبب مخاوف المجتمع من أنهم سيفعلون في المستقبل، بدلاً مما فعلوه في الماضي. ويقول في هذا أحد النقاد إن قوانين الحجز الوقائي تنتهك مبدأً أساسياً من نظام العدالة الجنائية لدينا، وهو أن الشخص له الحق في حريته حتى يتم إثبات (دون شك معقول) أنه اختار إساءة استخدام تلك الحرية.^(٦٥)

علاوة على ذلك، يؤكد النقاد أنه حتى لو كان من المبرر نظرياً الاعتقال على أساس الخطر المستقبلي قبل الإدانة، فإن قوانين الحجز ستكون مضللة لأننا نفتقر حالياً إلى القدرة على التنبؤ بالخطورة المستقبلية بدقة. على سبيل المثال، وفقاً لإحدى الدراسات، القدرة من المهنيين في مجال الصحة العقلية للتنبؤ بالعنف المستقبلي بين الإناث المضطربات عقلياً ليس أفضل من الصدفة، وليس أفضل بكثير من الصدفة مع الذكور.^(٦٦) كما تؤكد دراسات أخرى أن «الإيجابيات الكاذبة» (التنبؤ الخاطئ بحدوث حدث ما) فيما يتعلق بالتنبؤ بالسلوك الإجرامي المستقبلي مرتفع للغاية. ووفقاً لأحد الباحثين، «يبدو أن أكثر علماء السلوك تفاؤلاً والمعلقين القانونيين يعتقدون الآن أن دقة تنبؤات الخطورة، سواء تم إجراؤها سريراً أو إحصائياً،» ربما لا تكون أفضل من تقييم شخص واحد صالح من أصل اثنين.^(٦٧) وبالتالي، إذا كان الخبراء الفنيون فاشلين للغاية في التنبؤ بالخطورة، فلا يوجد سبب وجيه لتوقع أن يقوم القضاة بعمل أفضل.

من وجهة النظر النفعية، يرى النقاد أنه من الصعب للغاية تبرير الحجز الوقائي أو الاستباقي على أساس هذه البيانات؛ لذلك يخلصون إلى أن النتيجة هي أنه يجب حبس الكثير من الأشخاص الأبرياء تأسيساً على خطورة المستقبل لضمان احتجاز القلة من الأفراد الخطرين بالفعل؛ لذلك يرفض هذا الاتجاه من الفقه فكرة أن الحجز الوقائي مبرر بإمكانية ارتكاب المتهم الذي تم إخلاء سبيله جريمة جديدة.

See Alschuler, Note 64, supra, at 557.

(٦٥)

Charles W Lidz, et al., The Accuracy of Predictions of Violence to Others, 269(8) JAMA 1007, 1009-10 (Feb. 24, 1993).

(٦٦)

Ewing, Note 64, supra, at 141 (quoting Christopher Slobogin, Dangerousness and Expertise, 133 U. Pa. L. Rev. 97, 117 (1984)). See also Thomas flak, Pretrial Release of Defendants Whom the U.S. Attorney Wished to Detain, 30 Am. J. Grim. L. 45 53-54(2002) (reporting that of 6,482 defendants who were ranted pretrial release over government objection in 1996, i.e., defendants for whom the government unsuccessfully sought detention, less than 1% committed an offense of violence prior to disposition of their charges).

(٦٧)

الفرع الثاني الاتجاه المؤيد

يرى المدافعون عن الحجز الوقائي أنه من الصعب الحفاظ على الحجة القائلة بأن جهة الادعاء لا ينبغي أن تكون لها سلطة احتجاز شخص قبل المحاكمة على أساس خطورته، ويضرب المدافعون هذا المثال للتدليل على الحاجة إلى الحجز الوقائي: لو فرضنا أن متهماً ثرياً للغاية، يمكن أن يدفع أي كفالة مفروضة، ويتم بكونه قاتلاً مغتصباً، يقول للقاضي: «إذا أفرجت عني، فسأخرج من الباب وأستأنف الاغتصاب والقتل حتى يوم سجنني»، هل نقول أن المتهم في هذه الظروف القاسية يجب أن يُعطى الفرصة للإفراج عنه، حتى لو كان لدى القاضي سبب وجيه للاعتقاد بأن التهديدات التي ذكرها المتهم حقيقية.

ونعتقد أنه من المسلم به أن الحالات التي تنطوي على درجة عالية من اليقين بشأن الخطر المستقبلي مثل تلك التي يطرحها الافتراض هي نادرة. ولكن، إذا اعترف المرء بأن الحجز الوقائي له ما يبرره كما في هذا المثال، فإن السؤال لم يعد هو ما إذا كان لجهة الادعاء الحق في الحجز الوقائي، ولكن بدلاً من ذلك يصبح: تحت أي ظروف يجب على المجتمع استخدام سلطته الشرعية بالاحتجاز؟ باختصار، تخلص الحجة إلى أن الدفاع عن النفس في المجتمع يسمح بالحجز. كما يكتب البروفيسور شولر (Alschuler)، «الأشخاص العقلاء عادة لا يسمحون للقتلة وعمال الطرق السريعة بالتجول بينهم». لذلك، يمكن تبرير الاعتقال إذا كان هناك «دليل أولي جوهري» على أن أولئك الذين يعترزم المجتمع احتجازهم هم في الواقع «قتلة وعمال طرق».^(٦٨)

ويتهم المدافعون عن الحجز الوقائي المعارضين بتجاهل الواقع لأنهم يرغبون في نظام يُمنع فيه الحجز الوقائي نظرياً، وفي الوقت نفسه يشيرون إلى إن القضاة كثيراً ما يضطرون إلى فرض كفالة على مستوى أعلى مما يستطيع المتهمون دفعه للإفراج.

مما لا شك فيه أن القضاة يفعلون ذلك في بعض الأحيان من أجل منع المتهمين من ارتكاب جرائم في فترة انتظار البت في قضاياهم، وبما أن الحجز الوقائي أمر لا مفر منه، يؤكد المدافعون، فمن الأفضل لجميع الأطراف المعنية أن تكون العملية (تبني الحجز الوقائي) علنية، بمعنى أن يتم تبني نظام قانوني يضمن المزيد من الحماية الإجرائية للمدعى عليهم، ويسمح بالحجج الصريحة والأدلة حول الخطورة، وينص فيه على إمكانية الاستئناف لمراجعة نتائج الخطورة.

Alschuler, Note 64, supra, at 556-57.

(٦٨)

ويرى المدافعون أن منتقدي الحجز الوقائي متناقضون، بينما هم يعترفون بأن القضاة ربما يستخدمون أحياناً الكفالة العالية لتنفيذ الاعتقال من الباب الخلفي، فإنهم يعتبرون هذا شراً ضرورياً، كما أن المنتقدين يخشون أن يفتح التفويض القانوني الباب الأمامي على نطاق واسع للاحتجاز على أساس الخطر، وأن استبدال هذا التفويض بالمرمات التقليدية (منع الحجز الوقائي) في الممارسة سيزيد من عدد المتهمين المعتقلين لأسباب تتعلق بالخطورة.

المطلب الثاني

موقف القضاء حيال تقييد حرية المتهم قبل المحاكمة

جاءت قضية (*United States v. Salerno*)^(٦٩) لحسم الجدل الدستوري الذي ثار حول الأحكام المتعلقة بالحجز الوقائي والذي تبناه قانون الكفالة الفيدرالي للعام (١٩٨٤)، حيث جاءت الدفوع أمام المحكمة متعلقة بالمبادئ الدستورية الخاصة بقريئة البراءة، وعدم جواز فرض كفالة مبالغ فيها، وحق المتهم باتخاذ الإجراء العادل (مبدأ المشروعية). وقد انقسم رأي أعضاء المحكمة العليا إلى رأي مؤيد للتشريع من حيث الدستورية وما جاء به من أحكام، وبين رأي معارض.

الفرع الأول

رأي الأغلبية المؤيدة

منطوق الحكم:

في قضية (*United States v. Salerno*)،^(٧٠) قال رئيس القضاة ويليام رينكويس (Rehnquist)، في كتابة رأي المحكمة: «إن حرية مجتمعنا هي القاعدة، والاحتجاز قبل المحاكمة أو من دون محاكمة هو الاستثناء المحدود بعناية»، ومع ذلك خلصت المحكمة إلى أن أحكام الاحتجاز الوقائي من قانون الكفالة الفيدرالي لعام ١٩٨٤ تشكل مثل هذا «الاستثناء المحدود بعناية» لقاعدة الحرية، وبتصويت ٦-٣ من أعضاء

(٦٩) See generally Michael J. Eason, Note, Eighth Amendment Pretrial Detention: What Will Become of the Innocent?, 78 J. Crim. L. & Criminology 1048(1988); John B. Howard, Jr., Note, The Trial of Pretrial Dangerousness: Preventive Detention After United States v. Salerno, 75 Va. U. Rev. 639 (1989); Miller & Guggenheim, Note 64, supra.

481 U.S. 739 (1987).

(٧٠)

المحكمة، رفضت المحكمة اعتراضاً^(٧١) مفاده أن القانون ينتهك حق الإجراء العادل المنصوص عليه في التعديل الخامس، والحظر المنصوص عليه في التعديل الثامن بشأن الكفالة المفرطة أو المبالغ فيها.

(٢) حجة انتهاك حق الإجراء العادل: (حق يفرض التزام على كل حكومة ولاية بعدم انتهاك حقوق الفرد لديها).

[أ] الجانب الموضوعي:

وكما أوضح رئيس المحكمة رينكويس (Rehnquist)، فإن «حق الإجراء العادل» يمنع جهة الادعاء من الانخراط في سلوك «يصدّم الضمير». . . أو يتعارض مع الحقوق «الضمنية في مفهوم الحرية المنظمة»^(٧٢)... وادعى أولئك الذين يهاجمون قانون الكفالة أن الاحتجاز السابق للمحاكمة ينتهك حق الإجراء العادل في جانبه الموضوعي؛ لأنه يجيز العقوبة غير المسموح بها قبل المحاكمة.

رفضت المحكمة هذا الادعاء، وقد سلمت المحكمة بأن العقوبة السابقة للمحاكمة غير دستورية، ومع ذلك «إن مجرد احتجاج شخص لا يؤدي إلى استنتاج مفاده أن جهة الادعاء قد فرضت عقوبة». باختصار، ليس كل حبس أو حجز يشكل «عقوبة». ووفقاً للمحكمة، فإن شرط حق الإجراء العادل لا يُنشئ «جداراً» لا يمكن اختراقه في هذا المجال، «ولا يضع أي حتمية قاطعة». وبدلاً من ذلك، تتحول مسألة ما إذا كان الاعتقال الوقائي ينتهك حق الإجراء العادل إلى ما إذا كان يرقى إلى «عقوبة غير مسموح بها أو تنظيم مسموح به».

بالاعتماد على السوابق القضائية، قامت المحكمة برسم عملية مكونة من ثلاث خطوات لتحديد ما إذا كان تقييد الحرية يشكل عقوبة أو لا. أولاً، يجب أن تنظر المحكمة في التاريخ التشريعي لتحديد ما إذا كان الكونجرس «كان ينوي صراحة فرض قيود عقابية». ثانياً، إذا لم تتمكن المحكمة من تحديد مثل هذه النية، يجب على المحكمة أن تقرر

(٧١) A “facial” challenge is one that asserts that the law is void on its face. As the Court observed, this is “the most difficult challenge to mount successfully, since the challenger must establish that no set of circumstances exists under which the Act would be valid.” Most constitutional challenges to statutes are more limited and seek only to show that the statute is unconstitutional based on the facts of the individual case.

(٧٢) Salerno, 481 U.S. at 746 (quoting Rochin v. California, 343 U.S. 165, 172(1952); Palko v. Connecticut, 302 U.S. 319, 325-26 (1937)).

ما إذا كان «الغرض البديل الذي يمكن أن يرتبط به [التقييد] عقلانياً هو أمر دستوري أم لا». ثالثاً، يجب أن تقرر المحكمة ما إذا كان التقييد مفرطاً أو مبالغاً فيه «فيما يتعلق بالغرض البديل المعين [إليه]». في هذه الحالة، خلصت الأغلبية إلى أن الحجز المفروض بموجب قانون الكفالة «يقع في الجانب التنظيمي المشروع أو المسموح به».^(٧٣)

خلصت المحكمة بشأن مسألة النية التشريعية. وذكر رئيس القضاة، نقلاً عن تقارير مجلس الشيوخ، ببساطة أن «التاريخ التشريعي لقانون الكفالة يشير بوضوح إلى أن الكونغرس لم يصنع الأحكام الخاصة بالحجز الوقائي كعقاب للأفراد الخطرين». وبإيجاز متساوٍ، وجدت المحكمة غرضاً غير عقابي للاحتجاز الوقائي: «الكونغرس... يُنظر إلى الاحتجاز السابق للمحاكمة كحل محتمل لمشكلة مجتمعية ملحة... ليس هناك شك في أن منع الخطر على المجتمع الذي قد يسببه من أخلي سبيله يعد هدفاً تنظيمياً مشروعاً».^(٧٤)

وفي تحديد الخطوة الثالثة، وهي تحديد ما إذا كان التقييد على الحرية «يبدو مفرطاً فيما يتعلق بالغرض البديل المخصص لها»، قامت المحكمة بموازنة المصلحة التنظيمية «الشرعية والملزمة» للحكومة في حماية المجتمع من الأذى ضد مصلحة الفرد في الحرية. واستناداً إلى موازنة المصالح هذه، أشارت المحكمة إلى أن هناك قيوداً أخرى سابقة للمحاكمة وغيرها من القيود التي لا تتعلق بمحاكمات مبررة ومشروعة، ومنها ما يلي: احتجاز الأشخاص الذين يُعتقد أنهم خطرون خلال أوقات الحرب أو العصيان؛ سجن الأفراد المضطربين عقلياً الذين يشكلون خطراً على أنفسهم أو على الآخرين؛ واحتجاز المتهمين الجنائيين الخطرين غير المؤهلين للمحاكمة.»

وأشار رئيس القضاة في الحكم إلى أن أحكام القانون - فيما يتعلق بالحجز الوقائي - تطبق فقط ضد الأشخاص الموقوفين بسبب «فئة محددة من الجرائم الخطيرة للغاية»، و«فقط ضد أولئك الذين وجد الكونغرس أنهم «أكثر عرضة [من غيرهم] لارتكاب أفعال خطيرة في المجتمع بعد القبض» ونتيجة لذلك، خلصت المحكمة إلى أن القانون «يركز بشكل ضيق على مشكلة حادة تكون فيها مصالح جهة الادعاء متفوقة أو مبررة قانوناً ودستورياً».

1d. at 747 (alteration in original) (quoting Kennedy v. Mendoza-Martinez, 372 U.S. (٧٣) 144, 168- 69(1963)).

Query: Isn't crime prevention — utilitarianism — also a penal goal? (٧٤)

ويلاحظ أنه رغم أن المحكمة أشارت إلى «مصلحة الفرد القوية في الحرية»، والتي وصفتها المحكمة أيضاً بأنها «مهمة» و«أساسية» إلا أنها لم تقل المزيد عن هذه المصلحة، باستثناء أنه «في بعض الحالات التي تكون فيها مصلحة جهة الادعاء ثقيلة بما فيه الكفاية، تكون تابعة للاحتياجات الأكبر للمجتمع». وخلصت المحكمة إلى أنه عندما أثبتت جهة الادعاء، كما يقتضي القانون، أدلة واضحة ومقنعة، «أن المعتقل يمثل تهديداً واضحاً للفرد أو المجتمع»، . . . بما يتفق مع حق الإجراء العادل، يجوز للمحكمة أن تعطل المعتقل عن تنفيذ ذلك التهديد».

[ب] الجانب الإجرائي:

ويلاحظ أن المحكمة تعاملت بشكل مقتضب مع دفع وجهه لإجراءات قانون الكفالة، ووجدت المحكمة أن الإجراءات «كافية للسماح بالاحتجاز قبل المحاكمة على الأقل لبعض [الأشخاص] المتهمين بارتكاب جرائم».^(٧٥)

وعلى الرغم من أن الأدلة بما فيها تقارير الخبراء تشير إلى وجود صعوبة كبيرة في التنبؤ بالخطورة، أشار رئيس القضاة إلى أنه «لا توجد وسيلة بطبيعتها كافية للتنبؤ بالسلوك الإجرامي في المستقبل»، ووجدت الأغلبية من أعضاء المحكمة أن الضمانات الإجرائية في القانون (على سبيل المثال، للمدعى عليه الحق في الاستعانة بمحام، والحق في الإدلاء بشهادات أخرى وتقديمها، وحق سؤال شهود الضد، واسترشاد القاضي بعوامل معدودة قانوناً، ولا يمكنه أن يأمر بالحجز في غياب أدلة واضحة ومقنعة - مصممة خصيصاً لتعزيز دقة عملية اتخاذ قرار الحجز) كافية من الناحية الدستورية.

(٢) حجة انتهاك نص التعديل الثامن من الدستور:

كما خلصت الأغلبية إلى أن أحكام الحجز الوقائي في القانون لا تنتهك نص التعديل الثامن الذي يحظر الإفراج بكفالة مبالغ فيها.^(٧٦) كما أوضح رئيس القضاة

Salerno, 481 U.S. at 751 (alteration in original) (quoting Schall v. Martin, 467 U.S. (٧٥) 253, 264 (1984), in which the Court approved pretrial detention of juveniles).

The Court raised, but did not answer, the question of “whether the Excessive Bail Clause speaks at all to Congress’ power to define the classes of criminal arrestees who shall be admitted to bail.” An implication of this remark is that the Excessive Bail Clause might apply only to judicial action. In dissent, Justice Marshall responded that “[t]he majority is correct that this question need not be decided today; it was decided long ago.” lie reasoned that because the other clauses of the Eighth Amendment — e.g., the prohibition on cruel and unusual punishment — limit legislative action, the Excessive Bail Clause also pertains to legislation. (٧٦)

رينكويس (Rehnquist) في قرار المحكمة، أن نص التعديل يحظر الكفالة المفرطة، لكنه «لا يقول شيئاً حول ما إذا كانت الكفالة ستكون متاحة على الإطلاق»^(٧٧) بعبارة أخرى، أن الحكم الوارد في نص التعديل الثامن يعني أنه عندما تكون الكفالة ممكنة بموجب التنظيم القانوني، فلا يمكن أن تكون قيمتها مرتفعة جداً، ولكنه لا يعني أن الكفالة يجب أن تكون متاحة في جميع الأحوال.

وقد قبلت المحكمة فكرة أن الغرض الأساسي من الكفالة هو حماية نزاهة العملية القضائية، أي ضمان عدم هروب المتهم أو تخويف الشهود. لكن نص التعديل الثامن لا يمنع «جهة الادعاء من السعي وراء مصالح أخرى مقنعة من خلال وضع تنظيم قانوني لعملية الإفراج قبل المحاكمة». وبناءً على ذلك، الحكم الدستوري الوارد في نص التعديل الثامن يقتضي فقط أن «شروط الإفراج أو الاحتجاز التي يفرضها القاضي للإفراج لا تكون «مفرطة أو مبالغاً فيها» في ضوء الخطر الملموس والمحتمل». وبالنظر إلى تحليلها السابق، لم تر المحكمة أي سبب لإلغاء (الحكم بعدم دستورية) أحكام الحجز الوقائي الواردة في القانون.

الفرع الثاني

رأي الأقلية المعارضة

اعتراض القاضي مارشال عضو المحكمة العليا، الذي انضم إليه القاضي برينان. ولخص القاضي مارشال القانون بالقول إنه: «يعلن أن أي شخص بريء من أي جريمة قد يسجن إلى أجل غير مسمى، في انتظار محاكمة اتهامات والتي يفترض أنها غير صحيحة قانونياً»، وقد أدانها القاضي مارشال بعبارة قاسية حيث ذكر أن: «مثل هذه القوانين المتسقة مع استخدامات الاستبداد والتجاوزات التي تعلمناها من التجربة المريرة للدولة البوليسية، لطالما اعتقدت أنها تتعارض مع حقوق الإنسان الأساسية التي يحميها دستورنا». من وجهة نظر المعارضة، فإن تحليل المحكمة جانبه الصواب في «تقسيم [حجة] واحدة إلى جزأين مستقلين» (حجة انتهاك حق الإجراء العادل وحجة انتهاك الكفالة المفرطة)، والأهم من ذلك، فشل المحكمة في النظر في القيمة الهامة والتميزة التي تحميها تلك الحقوق وهي قرينة البراءة.

In contrast, many state constitutions do provide an express right to bail, see Freed & Wald, Note 41, supra, at 2-3 n.8, though in recent years some states have amended their constitutions to allow pretrial detention.

فيما يتعلق بتحليل حق الإجراء العادل «الضيق» للأغلبية، كتب القاضي مارشال أن «أسلوب الأغلبية... هو بسيط مجرد إعادة تكييف أي إجراء يُدعى أنه يمثل عقاباً على أنه» تنظيم، الدستور لا يحظر فرضه. «وفقاً للمعارضين، «إن سهولة الوصول إلى الاستنتاج توحى بعدم قيمة الإنجاز الناشئ من إقرار هذه الحقوق». استخدم المعارضون افتراضاً لمحاولة إثبات أن شيئاً ما مفقود في منهجية الأغلبية: لنفترض أن الكونغرس قرر أن معظم الجرائم الخطيرة ترتكب من قبل العاطلين في الليل، وبالتالي، «من بين مجموعة من الحلول الممكنة» كان على الكونغرس إنشاء حظر تجول من الغروب إلى الفجر ينطبق على جميع العاطلين عن العمل. استناداً إلى رأي الأغلبية، طالما ذكر الكونغرس أن أسبابه كانت ذات طبيعة تنظيمية، فسيكون القانون «متوافقاً تماماً» مع حق الإجراء العادل.

كما انتقد القاضي مارشال تحليل الأغلبية لنص التعديل الثامن، والذي وصفه بـ «الفسلفة»، ووفقاً لرأي المحكمة، يرى القاضي مارشال، أنه لا يجوز للقاضي أن يفرض كفالة مفرطة قدرها مليون دولار، لكنه يمكن أن يحرم المقبوض عليه من الكفالة بالكامل، على الرغم من «العواقب التي لا يمكن تمييزها».

أضف إلى ذلك، أن الرأي المعارض انتقد استنتاج المحكمة بأن التعديل الثامن لا يتطلب الإفراج بكفالة «عندما يشرع الكونغرس قانوناً بالحجز على أساس مصلحة ملحة غير المصلحة في منع هروب المقبوض عليه». وجادل المشقون في هذا الاستنتاج، «فقط إذا كانت المصلحة «ملحة» يمكن للكونغرس - استناداً إلى هذه المصلحة والتي يسمح الدستور للكونغرس بتوسيعها من خلال رفض الكفالة». ويرى الرأي المعارض أن هذه المصلحة غير قائمة في القضية المعروضة، لذلك من وجهة نظر المعارضة توجد هناك «حدود موضوعية مميزة واردة في كل من التعديل الثامن وحق الإجراء العادل... جعلت نظام الاحتجاز الوقائي هذا غير دستوري».

و«الحد الموضوعي» الذي كان القاضي مارشال يشير إليه هو افتراض البراءة. وبحسب المعارضة، فإن قرينة البراءة و«القواعد القانونية ذات الصلة بهذه القرينة»، وعبء الإثبات الذي لا يرقى إليه الشك المعقول، أمر يفرضه الدستور، وتشريع قانون الكفالة ترتب عليه نشوء «قيود هدامة» لقرينة البراءة. مرة أخرى، استخدم القاضي مارشال افتراضاً لدعم حجته حيث قال: لنفترض أن شخصاً متهماً بارتكاب جريمة محتجز لأن القاضي يحدد بأدلة واضحة ومقنعة أنها خطيرة، ومع ذلك تمت تبرئة المتهم لاحقاً. في مثل هذه الظروف يؤكد القاضي المعارض على أنه يجب الإفراج عن المتهم، حتى لو ظل الدليل على خطورتها المستقبلية دون اعتراض من جانب الشخص المقبوض عليه، وإلا

فإن ذلك «سيسمح لجهة الادعاء بحجز شخص ما على جرائم غير ثابتة بناء على «دليل» لا يرقى إلى مستوى المعيار الإثباتي المتطلب دستورياً». ومع ذلك، فإن القاضي مارشال قال: «مبادئ العدالة الأساسية لدينا تعلن أن المتهم بريء في اليوم السابق لمحاكمته كما هو في الصباح بعد تبرئته». ويرى القاضي مارشال أن لائحة الاتهام تشير فقط إلى وجود سبب محتمل للاعتقاد بأن شخصاً ارتكب جريمة، وأن جهة الادعاء تعتزم تقديمه للمحاكمة بتهمة ارتكاب تلك الجريمة. من وجهة نظر القاضي مارشال، فإن قانون الكفالة حول لائحة الاتهام بشكل غير مسموح به «إلى دليل، إن لم يكن التحول شمل أن المتهم مذنب بالجريمة المنسوبة إليه.»

قدم القاضي ستيفنز معارضة منفصلة وإن اتفق مع القاضي مارشال في أن قانون الكفالة يعطي بشكل غير دستوري وزناً للائحة الاتهام في تحديد ما إذا كان الفرد يشكل خطراً على المجتمع. في حين اعترف القاضي ستيفنز بأنه في الحالات القصوى (القليلة) قد يكون لجهة الادعاء المطالبة باحتجاز شخص تعتبره خطيراً، على سبيل المثال، «إذا كان من المؤكد لديها تماماً أنه سيقتل مجموعة من الأبرياء في المستقبل القريب». - ويرى القاضي ستيفنز أنه من الواضح أن الدليل لم يكن متوافراً في هذه القضية على أنها حالة من الحالات القصوى، بل في حقيقة الحال فإن القضية المعروضة تتضمن قانوناً يجيز الاحتجاز في ظروف أقل تطرفاً بكثير من الحالات القصوى.

الخاتمة

تعرضت هذه الدراسة لموضوع حيوي يتعلق بصفة رئيسة بحرية المتهم في مرحلة ما قبل المحاكمة، وقد تركزت هذه الدراسة من حيث النطاق الجغرافي على النظام القانوني في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تناولت الفلسفة التشريعية السائدة لدى ذلك النظام حيال تغليب المصلحة المجتمعية (الحبس الاحتياطي أو الحجز الوقائي) أو المصلحة الفردية (الإفراج بكفالة). وقد توصلت هذه الدراسة في نهايتها إلى النتائج الآتية:

تبين أن الفلسفة التشريعية في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية الأمر كانت تميل نحو تغليب المصلحة الفردية (حريات الأفراد وحقوقهم الأساسية) على المصلحة المجتمعية (حماية أمن المجتمع)، حيث كانت تلك الفلسفة تقوم على فكرة أن كل متهم قبل محاكمته له الحق في الحرية تأسيساً على قرينة البراءة، ولكن نظراً لما أفرزته تلك

السياسة من نتائج سلبية جعلت المشرع يعيد النظر في تلك الفلسفة، ويتحول إلى ضرورة تبني فكرة الحجز الوقائي خلال المحاكمة تحقيقاً لاعتبارات عدة.

لم يسلم التنظيم القانوني لإجراء الحجز الوقائي من النقد تأسيساً على أنه يخالف قرينة البراءة، وسلطة جهة الاتهام المحدودة في تقرير براءة الأشخاص، بالإضافة إلى أن الحجز الوقائي إنما يبنى على تنبؤ مستقبلي بشأن خطورة المتهم، وهو أمر لا يمكن قياسه بدقة.

كقاعدة عامة، للأشخاص المتهمين بجرائم غير المعاقب عليها بعقوبة الإعدام حق دستوري وقانوني مطلق أو حق دستوري من الدولة في أن يعطى فرصة إخلاء سبيله بكفالة، حيث ينص التعديل الثامن من دستور الولايات المتحدة جزئياً على أنه: «لا يجوز فرض كفالة للإفراج مبالغ فيها».

في نهاية المطاف، بعد عرض التنظيم القانوني للحجز الوقائي على المحكمة العليا ورغم ما وجه له من سهام نقد دستورية وغيرها، انتهت المحكمة إلى دستورية هذا التنظيم باعتبار أنه يمثل استثناءً محدوداً للأصل العام، وهو إخلاء السبيل أو الحرية.

قائمة المراجع والمصادر

الكتب والأبحاث العلمية باللغة الإنجليزية:

- Albert W. Alschuler, Preventive Pretrial Detention and the Failure of Interest -Balancing Approaches to Due Process, 85 Mich. L. Rev. 510 (1986).
- Arthur R. Angel et al, Note, Preventive Detention An Empirical Analysis, 6 Harv. CR-CL. L. Rev. 300 (1971).
- Barbara Gottlieb, Nat'l Inst. of Justice, U.S. Dep't of Justice, Public Danger as a Factor in Pretrial Release: A Comparative Analysis of State Laws 9-10 (1985).
- Bureau of Justice Statistics, 13.8. Dep't of Justice, Pretrial Release and Detention: The Bail Reform Act of 1984 1 (1988).
- Bureau of Justice Statistics, U.S. Dep't of Justice, Compendium of Federal Justice Statistics, 1994 29, tbl.2.3 (1998).
- Bureau of Justice Statistics, U.S. Dep't of Justice, Compendium of Federal Justice Statistics, 2002 44, tbl.3.4 (2004).
- Bureau of Justice Statistics, U.S. Dep't of Justice, Sourcebook of Criminal Justice Statistics—1988 545, tbl.5.17 (Katherine M. Jamieson & Timothy J. Flanagan eds., 1989).
- Bureau of Justice Statistics, U.S. Dep't of Justice, Sourcebook of Criminal, Justice Statistics — 1988 545, thl.5.17 (Katherine M. Jamieson & Timothy J. Flanagan eds., 1989).
- Bureau of Justice Statistics, U.S. Dept of Justice, Compendium of Federal Justice Statistics, 2002 55-56 (September 2004).
- Caleb Foote, The Coining Constitutional Crisis in Bail: I, 113 U. Pa. L. Rev. 959 (1965).
- Charles Pateick Ewing, Preventive Detention and Execution: The Constitutionality, of Punishing Future Crimes, 15 Law & Hum. Behav. 139 (1991).

- Charles W Lidz, et al., The Accuracy of Predictions of Violence to Others, 269(8) JAMA 1007, 009-10 (Feb. 24, 1993).
- Christopher Slobogin, Dangerousness and Expertise, 133 U. Pa. L. Rev. 97 (1984).
- Craig Perkins, et al., Bureau of Justice Statistics, U.S. Dept of Justice, Jails and Jail Inmates, 1993-94 10, 12 (1995).
- Craig Perkins, et al., Bureau of Justice Statistics, U.S. Dept of Justice, Jails and Jail Inmates, 1993-94 10, 12 (1995).
- Daniel J. Freed & Patricia M. Wald, Bail in the United States: 1964 40 (1964).
- Donald B. Verrilli, Jr., Note, The Eighth Amendment and the Right to Bail: Historical Perspectives, 82 Comm. L. Rev. 328 (1982).
- Douglas L. Colbert et al., Do Attorneys Really Matter? The Empirical and Legal Case for the Right of Counsel at Bail, 23 Cardozo L. Rev. 1719, 1723-24 (2002).
- Douglas L. Colbert, Thirty- five Years After Gideon: The illusory Right to Counsel at Bail Proceedings, 1998 U. Ill. L. Rev. 1.
- Edward P Richards, The Jurisprudence of Prevention: The Right of Societal Self-Defense Against Dangerous Individuals, 16 Hastings Coast. L.Q- 329 (1989).
- Eric Holland & Alexander Tabarrok, The Fugitive: Evidence on Public versus Private Law Enforcement from Bail Jumping, 47 J.L. & Econ. 93 (2004).
- Floyd Feeney, Forward to Wayne H. Thomas, Jr., Bail Reform in America, at xi (1976).
- Gerard Rainville & Brian A. Reaves, Bureau of Justice Statistics, U.S. Dep't of Justice, Felony Defendants in Large Urban Counties, 2000 21 (2003).

- Hans Zeisel, Bail Revisited, 1979 Am. B. Found. Res. J. 769.
- Hermiae Herta Meyer, Constitutionality of Pretrial Detention, 60 Geo. LA. 1139 (1972).
- Ian Ayres & Joel Waldfogel, A Market Test for Race Discrimination in Bail Setting, 46 Stan. L. Rev. 987 (1994).
- Jack F. Williams, Process and Prediction: A Return to a Fuzzy Model of Pretrial Detention, 79 Minn. L. Rev. 325(1994).
- Jeffrey Fagan & Martin Guggenheim, Preventive Detention and the Judicial Prediction of Dangerousness for Juveniles: A Natural Experiment, 86 J. Crim. L. & Criminology 415(1996).
- John B. Howard, Jr., Note, The Trial of Pretrial Dangerousness: Preventive Detention After United States v. Salerno, 75 Va. U. Rev. 639 (1989).
- John Clark & D. Alan Henry, The Pretrial Release Decision, 81 Judicature 76, 77 n.4 (Sept.Oct. 1997).
- John S. Goldkamp, Danger and Detention: A Second Generation of Bail Reform, 76 J. Crim. L & Criminology 1 (1985).
- Jonathan Drimmer, When Man Hunts Man: The Rights and Duties of Bounty Hunters in the American Criminal Justice System, 33 Hous. L. Rev. 731 (1996).
- Joshua Dressier, Understanding Criminal Law § 7.03 (4th ed. 2006).
- Marc Miller & Martin Guggenheim, Pretrial Detention and Punishment, 75 Minn. L. Rev. 335 (1990).
- Mary A. Torbor, Nat'l Evaluation Program, U.S. Dep't of Justice, Pretrial Release: A National Evaluation of Practices and Outcomes 6 (1981).
- Michael Corrado, Punishment and the Wild Beast of Prey: The Problem of Preventive Detention, 86 J. Crim. L. & Criminology 778(1996).

- Michael J. Eason, Note, Eighth Amendment Pretrial Detention: What Will Become of the Innocent?, 78 J. Crim. L & Criminology 1048(1988).
- Robert S. Natalini, Comment, Preventive Detention and Presuming Dangerousness Under the Bail Reform Act of 1984, 134 U. Pa. L. Rev. 225 (1985); Thomas E. Scott, Pretrial Detention Under the Bail Reform Act of 1984: An Empirical Analysis, 27 Am. Crim. L. Rev. 1(1989).
- Stephen J. Morse, Blame and Danger: An Essay on Preventive Detention, 76 B.U. L. Rev. 113(1996).
- Stephen J. Morse, Neither Desert Nor Disease, 5 Legal Theory 265 (1999).
- Thomas flak, Pretrial Release of Defendants Whom the U.S. Attorney Wished to Detain, 30 Am. J. Grim. L. 45 53-54(2002).
- Vera Institute of Justice, Programs in Criminal Justice Reform Ten-Year Report 1961- 1971, 23-35 (May 1972).
- Wayne H. Thomas, Jr., Bail Reform in America 11(1976).

Freedom of the accused during the investigation phase Study in light of the U.S. legal system

Dr. Fares Al Mutairi

Prof. Mashari Khalifa Al-Aifan

This study addresses the subject of the freedom of the accused prior to conviction, and although the accused has a “traditional right to freedom before conviction”, this right is not an absolute right based on the idea that society has a long-recognized interest in protecting the integrity of the judicial process, and protecting that integrity requires sufficient assurance that if the accused is released, he will serve his sentence if convicted, and that he will not obstruct the proceedings taken (such as influencing witnesses and other participants) in prosecuting him. This study addresses the position and development of the legislator in the United States of America.